

## تحقيق

رضوان عقيل

الكتلة النيابية ضي برلمان 2018 [3]

## التحرير والتنمية الثالثة عدداً؛

## شبكة أمان نفطية وتغيير قانون الإنتخاب

في اجندة كتلة التحرير والتنمية جملة من المشاريع واقتراحات القوانين التي ستعمل على انتاجها لتبصر النور، وتأخذ طريقها الى التطبيق. ابرزها ما يتعلق باستخراج النفط والغاز، الى انشاء وزارة للمغربيين، والتوصل الى قانون انتخاب يحاكي النسبية الصحيحة، ورفض الصوت التفضيلي الطائفي، والانتقال بلبنان الى حياة سياسية مستقرة وتطبيق مندرجات الطائف

عزالدين، وهي اول امرأة شيعية تدخل الى البرلمان. غاب عنها النائب المخضرم عبد اللطيف الزين المنتخب للمرة الاولى عام 1962 عن قضاء النبطية خلفا لوالده يوسف الزين الذي مات في تلك السنة، وبقي الى عام 2018 من دون انقطاع. "الامن العام" تسلط مع امينها العام النائب الخليل الضوء على خطتها ومشاريعها، وهو لا يزال في صفوفها منذ ولادتها حتى اليوم.

■ لماذا ابقيت على اسم كتلتكم التحرير والتنمية منذ عام 1992 الى اليوم؟  
□ طبعا ثمة دلالة لهذا الاسم. اردنا ان نُؤشر في شكل واضح الى موضوعين اساسيين هما في صلب تفكير عمل الكتلة وانجازاتها. لا بد اولا من تحرير ما تبقى من الاراضي المحتلة في الجنوب وخصوصا في قضاء حاصبيا، والى ان ينتهي ذلك اليوم سيبقى موضوع التحرير قائما ودائما في تسمية الكتلة وعملها. لذا، موضوع التحرير عندنا اساسي جدا الى حين تحرير آخر شبر من التراب اللبناني. طالما بقيت مزارع شيعا محتلة وتلال كفرشوبا والقسم المحتل من العجر، سنواصل معركتنا لاستعادتها. هذا الامر يؤكد مشروعية المقاومة حتما. نحكي عن الجنوب الذي طرد اسرائيل في العام 2000 عندما عجز المجتمع الدولي عن منعها من احتلال ارضنا. اما بالنسبة الى التنمية، فقد اطلق شعارنا هذا في العام 1992، وهو جزء اساسي من بقاء كل ما تم تحريره ليبقى صالحا لتنمية المواطن وبيئته الاجتماعية، ولتتمكن من الحياة، لكن من دون توافر التنمية والامناء يصعب ذلك.

■ ما الفرق الذي احدثتموه من دورة 1992 الى هذه الدورة؟  
□ لدينا تاريخ حافل في العمل التنموي والاعمالي. نسير وفق مسيرة تحركنا عبرها في الانتخابات الاخيرة، وهي تكملة للدورة الاولى لكي نتابع تحقيق التزاماتنا التي تحفظ لبنان وتضوون وحدته وصيغ التعايش المشتركة فيه، والتمسك بالحوار في حل مشكلاتنا. يبقى الجنوب ساحة مفتوحة للحوار والتلاقي بين مكوناته.

■ ما هي البنود الاساسية التي التزمت اياها؟  
□ النقطة الاولى في برنامج عملنا التزام الدستور ووثيقة الوفاق الوطني التي تبقى خيارنا الاول الذي نحتمك اليه. نركز ايضا على حفظ وحدة لبنان وسيادته وحدوده الوطنية، وحماية مجتمعه من الاطماع الاسرائيلية. يبقى الوجه الاخر لهذا الازهاق متمثلا في الازهاق التكفيري. لن ننسى ان الاخير وصل الى حدود الجنوب في حاصبيا من خلال وجود مجموعات لداعش والنصرة قرب حدودنا. لذلك اردنا الانخراط في الخطط والعمليات بهدف تجفيف هذه المجموعات والتصدي لها. ثمة نقطة مهمة نعمل عليها، هي استمرار السعي الى تشكيل الهيئة الوطنية للغاء الطائفية السياسية التي نص عليها الدستور. تقدمت باقتراح قانون الى كتلة التحرير والتنمية بغية درسها، وهذا ما وعدنا به الناخبين. هذا الامر بدأ به الرئيس نبيه بري منذ العام 2004.

■ ما تطرحونه حيال هذه الهيئة هل هو قابل للحياة في ظل المناخات الطائفية التي تسيطر على البلد؟



الامين العام لكتلة التحرير والتنمية النائب انور الخليل.

□ اذا لم نتخط بعض هذه المناخات المؤذية والتي بدأت معالمها بالظهور، لن يكون الوطن في وضع مرتاح لانها تقض مضجعه وتفتك بكل شيء. اذا لم نتجاوز هذه العقدة لا قيامة للبنان اطلاقا. القانون الحالي طائفي - سياسي في المطلق، ولا يجب ان يكون في حسابان اي مسؤول كائنا من كان. في مقابل هذا الموضوع، نطلق مجلس الشيوخ ولا نهرب هنا او ننسى الطائفية في البلد في ظل التعددية الموجودة والتي يجب ان نتعاطى معها بعقلانية وليس بالهياج.

■ من الملاحظ انكم الكتلة السباقة التي تسعى الى اطلاق عجلة الهيئة الوطنية للغاء الطائفية السياسية؟  
□ نحن مع تشكيل هذه الهيئة وفقا للدستور. الوصول الى الغاء الطائفية السياسية طويل الامد ولن يحصل في سنوات قريبة، لكن يجب اطلاق الهيئة لكي نذهب الى العوامل الاساسية التي يجب ان تكون في يدها. لنبدأ البحث في هذا الموضوع ولا مانع من متابعته. هذا المشروع هو من البرامج العملية التي وضعناها في صميم عملنا. لدينا مشاريع عدة ابرزها قوانين النفط ومشاريع اخرى من بنى تحتية واقامة مستشفيات ومؤسسات اجتماعية في دوائرنا الانتخابية.

المشاريع واقتراحات القوانين التي نعمل عليها في المجلس تثبت الجنوبيين في بلداتهم.

■ درجتكم على التركيز على ملف المغتربين، كيف ستتعاطون معه؟

□ نصر على انشاء وزارة للمغربيين. وجدنا في الانتخابات الاخيرة ان هموم البعض انحصرت بالحصول على اصوات المغتربين. المطلوب وجود وزير للاغتراب بالمعنى الحقيقي للانتشار اللبناني، ولا نلمس الاهتمام الكافي مع جناح الاغتراب. سنقدم باقتراح قانون لتثبيت وزارة المغتربين في الحكومات المقبلة، واذا وجدنا ان هناك عدم استعداد حيال هذا الطرح سنتصدي للامر ونقاتل من اجل هذه الوزارة. نحن نعرف جيدا حاجات الاغتراب، ولبنان الرسمي مقصر حيال المغتربين، ولا بد من سد هذا الفراغ بتشريعات نضمنها عبر وجود وزارة المغتربين واقرارها.

■ ناديتهم بضرورة التوصل الى قانون انتخاب جديد. كيف ستتعاطون مع هذا الملف الحساس؟

□ لدينا مشروع لخفض سن الانتخاب الى 18 عاما. نحكي دائما كلاما عابرا عن هذا الامر وعند الانتخاب نبقى على سن الـ 21. نحن امام امر يربطنا بالوفاء لشبابنا، وستقدم باقتراح قانون يسمح لابن الـ 18 بالاقتراع. نحن غير راضين اطلاقا على قانون الانتخاب الحالي، لذلك تقدمت باقتراح قانون للكتلة التي درست المرحلة الاولى منه ووجدت شيئا لا بد من التوقف امامه وبكل حذافيره وهو: هل نرضى بالقانون الحالي النسبي مع الصوت التفضيلي او نأتي بشيء جديد بما هو موجود في العالم المتحضر الذي يستعمل القانون النسبي؟ في النهاية ستقدم الكتلة الى المجلس النواب مشروعا لقانون الانتخاب، وستدرس الامثلة الموجودة في العالم للقوانين النسبية، وعلينا ان نجزه قبل نهاية 2018. ابرز الاصلاحات تكمن في التخلي كليا عن الصوت التفضيلي الذي لم يؤد الا الى طائفية لعينة، وهو من اكبر سيئات القانون الحالي، وقد ضرب النسبية التي كانت اسما على غير مسمى. عملية تعاطينا مع الصوت التفضيلي جاءت على شكل "كل عزة لحقت بكرعوبها". خلاصة القانون الحالي كانت الانقسام الطائفي، لذا نرفض ◀



# YOUR BANK ANYWHERE, ANYTIME!

## MOBILE BANKING APPLICATION

Banking with First National Bank has never been easier.  
Now you can manage your accounts with complete ease and security.\*

Download the App now:



\*this service is free of charge

1244



**FNB**  
FIRST NATIONAL BANK  
fnb.com.lb

لانتاج الكهرباء واستكمال الاوتوسترادات وتنفيذ مشاريع بيئية. بالنسبة الى مشروع الليطاني، لسوء الحظ، وعلى الرغم من كل الاموال التي دفعت واستهلكت، نرى ان تقصيرا كبيرا يحصل في سير العمل الذي يتم تنفيذه. المشكلة تكمن في المعامل القريبة من الليطاني التي ترمي نفاياتها في حوضه. لكن الاخطر من ذلك انه يتم حفر ابار ارتوازية في محيطه، ولم يصل هذا المشروع الى ما نصبو اليه. لا شك في اننا امام مشكلة كبيرة. لكن على الرغم من هذه التحديات، يبقى مشروع الليطاني من الاولويات في اهتمامات كتلتنا.

■ خضتم الانتخابات مع حزب الله، هل ثمة تنسيق بينكم في الاعداد لمشاريع واقتراحات قوانين؟  
□ لا شك في اننا ننسق معا وخصوصا في كل ما يتعلق بالجنوب والبقاع. ثمة تعاون بيننا ونحن نكمل بعضنا البعض. لا بد من الاشارة ايضا الى اننا ككتلة يبقى لدينا موضوع الامام موسى الصدر ورفيقه من الاساسيات حيث يحظى بمتابعة كبيرة عندنا.

■ كيف تقاربون الوضع الاقتصادي؟  
□ نمر في فترة عصيبة نتيجة الجمود القائم من جراء عدم قيام حكومة، حيث ينعكس هذا الامر على الحقل الاقتصادي والنقدي الذي يؤثر سلبا على عملية انقاذ لبنان اقتصاديا ويقربه من الهاوية المدمرة، وعندها لا يمكننا بناء اقتصاد. نقول بالفم الملآن يجب ان تتألف الحكومة اليوم قبل غد، وغدا قبل بعد غد، كما ينبغي ازالة العراقيل من طريق تأليفها. المؤشرات في الاقتصاد الوطني لا تشجع، والاستمرار في هذه الحالة يقودنا الى الافلاس. من جهة اخرى، نحن مصممون على عقد جلسات تشريعية. ثمة واجب دستوري علينا يقول انه عندما تستقيل الحكومة وتصبح في حكم تصريف الاعمال، على مجلس النواب حكما ان يبدأ بعقد استثنائي ومفتوح ليشرع. لذا نحن مضطرون ان نقوم بهذا الفعل واللجان كلها تعمل وتحضر لانتاج قوانين.



كتلة التحرير والتنمية ملتزمة برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري.

□ نحن وراء تحديث الدولة ومؤسساتها من خلال قيام حكومة الكترونية للتخفيف من الفساد، وتسهيل معاملات المواطنين في الادارات. ثمة عملية مشاريع كاملة تم تحضيرها لهذا الامر لتأمين الخدمة المطلوبة للمواطنين ومنع الرشى. نحن نحرص على اكمال هذه الرؤية المطلوبة، وهذا سيكون من صلب عمل وزارة التنمية الادارية في شكل اساسي، وفي الطليعة مشاريع استكمال البنى التحتية الاساسية المياه ومشروع الليطاني وتنفيذ الخطط الحديثة

◀ الاستمرار فيه لاننا لمسنا انقساماتنا طائفيا غريبا، واذا لم نبدله يعني اننا نذهب الى تثبيت الطائفية بابشع معانيها. طبقنا الشكل الاسوأ من القانون الارثوذكسي، علما ان البطاقة الالكترونية في القانون تبقى امرا مهما في الانتخابات. ان توجه الناخب للاقتراع في قريته امر لا يعقل، بل المطلوب ان ينتخب في مكان سكنه.

■ اعلنتم في برنامج الكتلة العمل على تطبيق قواعد الحكومة الالكترونية في المؤسسات الرسمية؟

## كتلة التحرير والتنمية

نبيه بري، انور الخليل، علي عسيران، ايوب حميد، علي حسن خليل، ياسين جابر، ميشال موسى، غازي زعيتر، علي بزي، هاني قبيسي، علي خريس، قاسم هاشم، عناية عزالدين، ابراهيم عازار، محمد نصرالله، محمد خواجه، فادي علامة.

عدد نواب كتلة التحرير والتنمية	الدورة
19	1992
16	1996
15	2000
14	2005
14	2009
17	2018